03

المجلة الصباح

العدد 2241 - السنة الثامنة
الإثنين 2 ذو القعدة 1436 - الموافق 17 اغسطس 2015
Monday 17 August 2015 - No.2241 - 8th Year

إعفاء الجوازات الدبلوماسية والخاصة من تأشيرة سويسرا

سويسرا- «كونا»- وقع سفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب اليوم بالاحرف الاولى على اتفاقية لاعفاء الجوازات الدبلوماسية الكويتية والخاصة من تاشيرة الدخول الى الاتحاد السويسري.

وقال السفير التنيب في تصريح لـ (كونا) ان الاتفاقية قد وقع عليها من الجانب السويسري رئيس دائرة التعاون الدولي بادارة الهجرة السفير اورس فون آرب. واكد التنيب ان الاتفاقية تعكس «تميز العلاقات بين الكويت وسويسرا وعلى الرغبة الاكيدة في تعزيز وتطوير التعاون بين البلدين بما يحقق طموحاتهما». واشاد بالحفاوة التي قوبل بها وفد الكويت المشارك في مراسم التوقيع على الاتفاقية ما يعكس رغبة الجانب السويسري الجادة في التعاون المستقبلي بما يحقق طموحات البلدين. واعتبر السفير التنيب ان هذه الخطوة «ذات اهمية كبيرة وانعكاسا حقيقيا لما تتميز به علاقات الكويت وبرن المتجذرة». وحضر مراسم التوقيع كل من مدير الادارة القانونية بوزارة الداخلية الكويتية اللواء اسعد الرويح ومساعد المدير العام بالادارة العامة لمباحث شؤون الاقامة العميد عبد الله الرجيب.

سموه أثنى خلال ترؤسه اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء على دور رجال الأمن وعلى رأسهم وزيرا الداخلية والدفاع في اكتشاف المخطط الآثم للخلية الإرهابية

نائب الأمير: رجال الأمن العين الساهرة على أمن الوطن ودرعها الحصين ونثق بتصديهم لمسؤولياتهم

سمو نائب الأمير مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

جانب من الاجتماع

- أبناؤنا قادرون على التصدي للأعمال العدوانية الخبيثة التي كانت تستهدف أمن واستقرار الكويت
- ضرورة استكمال الاحتياطات والتدابير والإجراءات اللازمة والكفيلة بحفظ أمن الوطن وصيانته

- المبارك: بذل قصارى الجهود من أجل المحافظة على سيادة الوطن وأمنه واستقراره
- الوحدة الوطنية التي عرف بها مجتمعنا مثال يحتذى وحريصون على التماسك لمواجهة المخاطر

- مجلس الوزراء يدرك طبيعة الظروف والتطورات التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها الخطيرة
- المجلس يستنكر هذا المخطط الإرهابي الذي يصب في خدمة أهداف أعداء هذا البلد الطيب
- رجال الأمن سيكونون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار البلاد

ترأس سمو نائب الأمير الشيخ نواف الأحمد اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء صباح أمس بديوان سموه بقصر السيف وبحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء و أحمد لاري رئيس مجلس الأمة بالإنابة وخالد يوسف القليج وزير شؤون الديوان الأميري بالإنابة.

وبعد الاجتماع قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أن سمو نائب الأمير عبر في مستهل الاجتماع عن عظيم الاعتزاز والتقدير لدور رجال الأمن وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ الفريق (م) خالد الجراح الذين تمكنوا من اكتشاف المخطط الآثم للخلية الإرهابية مؤكدين قدرتهم على التصدي لهذه الأعمال العدوانية الخبيثة التي كانت تستهدف أمن واستقرار دولة الكويت مشددا على ضرورة استكمال الاحتياطات والتدابير والإجراءات اللازمة والكفيلة بحفظ أمن الوطن وصيانته حيث أكد سموه حفظه الله ورعاه بأن رجال الأمن هم دائما العين الساهرة على أمن الوطن والمواطنين ودرعها الحصين مؤكدا ثقته الكاملة بأبنائه على الاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم.

كما أشاد سموه بروح بالوحدة الوطنية التي عرف بها المجتمع الكويتي فكان مثالا يحتذى به وأكد حرصه على التمسك باللحمة الوطنية لمواجهة كل ما يهدد الوطن وأمنه واستقراره لنكون صفا واحدا في مواجهة التحديات والمخاطر.

وقد أعرب سمو رئيس مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للدعوة الكريمة لسمو نائب الأمير حفظه الله ورعاه لعقد هذا الاجتماع مؤكدا لسموه حرص مجلس الوزراء الجاد على بذل قصارى الجهود من أجل المحافظة على سيادة الوطن وأمنه واستقراره موضحا ادراك مجلس الوزراء لطبيعة الظروف والتطورات التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها الخطيرة على أمن البلد.

وبهذا الصدد استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح حول تفاصيل الجهود التي قام بها رجال الأمن في سبيل الكشف عن الأمنية المخلصين في كشف تلك المؤامرة مؤكدا في الوقت نفسه أن دولة الكويت ليست بمنأى عن الأحداث الإقليمية الأمنية الأمر الذي يستوجب اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار البلاد وضرورة تعزيز مقومات الوحدة الوطنية وتماسكها بما يفوت الفرصة على أصحاب المخططات والنوايا التي تهدف إلى زعزعت أمن واستقرار دولة الكويت. كما أكد مجلس الوزراء أن رجال الأمن سوف يكونوا بالمرصاد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار البلاد طالبا من الجميع تكثيف التعاون معهم لتفويت الفرصة على أعداء الكويت من تنفيذ مخططاتهم الإرهابية داعيا المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل سوء.

سمو نائب الأمير يشيد بدور رجال الأمن

جانب آخر من الاجتماع

الموضوع يسيئ إلى المصلحة العامة ويمس الوحدة الوطنية

النائب العام يصدر قراراً بمنع نشر أي أخبار أو بيانات عن قضية حيازة أسلحة وذخائر

اصدر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي امس قرارا بمنع نشر اي اخبار او بيانات حول قيام مجموعة من المواطنين الكويتيين بحيازة كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والمتفجرات وارتباطهم باحدى التنظيمات الارهابية.

وقال بيان صادر عن النائب العام ان الحديث حول الموضوع يسيئ الى المصلحة العامة والتحقيقات الجارية ويمس الوحدة الوطنية ويلحق الضرر بالمصالح القومية للبلاد.

وفيما يلي نص البيان: بمناسبة ماورد بالحقيقات التي تباشرها النيابة العامة في القضية رقم 2015/55 جنايات امن الدولة والمحررة بناء على بلاغ من الاجهزة الامنية بوزارة الداخلية الذي يتضمن قيام مجموعة من الاشخاص كويتيو الجنسية بحيازة كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والمتفجرات وارتباطهم باحدى التنظيمات الارهابية.

ونظرا الى ان تداول الحديث بكافة وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وفي برامج التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت حول موضوع هذه القضية ومايجرى بشانها من تحقيقات تباشرها النيابة العامة ويسيئ اساءة بالغة الى المصلحة العامة والوطنية ومصلحة التحقيق ويمس الوحدة الوطنية ويلحق اشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد. واعمالا لنص المادة 2/75 من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 3 لسنة 2013 فقد امر بمنع نشر اي اخبار او بيانات عنها بكافة وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وبرامج الشبكات الالكترونية.

وسوف تقوم النيابة العامة بإحاطة وسائل الاعلام بما تنتهي اليه التحقيقات فور الانتهاء منها.

النيابة العامة تطلب توقيع أقصى العقوبات على المتهمين بتفجير مسجد الإمام الصادق

استكملت دائرت الجنايات في المحكمة الكلية برئاسة وكيل المحكمة محمد الدعيج اليوم محاكمة المتهمين في قضية تفجير مسجد الإمام الصادق حيث طالب ممثل النيابة العامة في ختام مرافعته بتوقيع أقصى العقوبات على المتهمين.

وترافع ممثل النيابة العامة خلال الجلسة الخامسة للقضية الجنائية (رقم 40 لسنة 2015 حصر امن الدولة) وشرح الدعوى وملابساتها كما قدم عرضا مرئيا عن حادث التفجير الارهابي وادوار المتهمين الرئيسيين والاخرين (وعددهم 29 متهما) الذين اشتركوا بإخفاء أدلة الجريمة وإعانة المتهم الأول في القضية عبدالرحمن صباح عيدان على الفرار.

وقررت المحكمة استكمال المحاكمة في جلسة الثلاثاء المقبل 18 اغسطس الجاري لتقدم المدعين بالحق المدني ترافعهم ولمثول شهود النفي المشار إليهم من قبل دفاع المتهم السابع في القضية جراح ثمر.

كما نبهت المحكمة نيابة التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي بتكليف الإدارة العامة للمؤسسات الاصلاحية بتهيئة كافة السبل للقاء المتهمين المحبوسين بدفاعهم.

وكانت المحكمة قررت في جلستها الثالثة استدعاء ضابط امن الدولة أمام هيئة المحكمة في جلسة سرية عقدت يوم الخميس الماضي (الجلسة الرابعة) وقررت المحكمة ان تعود المحاكمة إلى العلنية في جلسة اليوم لتقديم النيابة العامة مرافعتها في القضية.

وكانت المحكمة قررت في جلسة السادس من اغسطس الجاري إخلاء سبيل 11 متهما من أصل 29 متهما في القضية بلا ضمان ومنع جميع المتهمين من السفر مابلم يكن أي منهم محبوسا لسبب آخر.

وفي تلك الجلسة قررت المحكمة ايضا إخطار جمعية المحامين الكويتية لتكليفها توفير الدفاع المنتدب لعدد من المتهمين لما اوجبت به المادة 120 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وعقدت محكمة الجنايات أولى جلساتها لمحاكمة المتهمين في الرابع من الشهر الجاري ومن بين المتهمين سبعة كويتيين وخمسة سعوديين وثلاثة باكستانيين و13 شخصا من المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية إضافة إلى متهم هارب لم تعرف جنسيته بعد.

ومن بين المتهمين كذلك خمسة من الهاربين غيابيا إثنان منهم تم ضبطهما في السعودية وهما شقيقان الأول يدعى ماجد عبدالله الزهراني (المتهم الرابع بالقضية) والثاني هو محمد عبدالله الزهراني (المتهم الثالث) ولهما شقيق ثالث كان في الكويت وتم تسليمه للسلطات السعودية وآخر موجود في سوريا ضمن تنظيم (داعش) الإرهابي.